المحاضرة السابعة :

التمويل الإسلامي والاستقرار المالي (الوقاية والحد من الأزمات المالية).

من إعداد الدكتور: جيلالي بوزياني

أستاذ محاضر قسم "أ"

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة خميس مليانة

الدكتور بوزياني جيلالي
أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم الاقتصادية
جامعة خميس مليانة

1-الدورات الاقتصادية:

تشهد بلدان العالم منذ قيام الثورة الصناعية دورات اقتصادية صحبتها اضطرابات عديدة والتي اختلفت من حيث المدة، والحدة والعمق والآثار على النشاط الاقتصادي. الأمر الذي أثار اختلافا في وجهات النظر لدى العديد من الباحثين بشأن تفسير اسباب هذه الدورات وكيفية معالجتها. وبما ان فهم الازمات يتطلب تحليل الدورات الاقتصادية على اعتبار أن الأزمة هي جزء (مرحلة) من الدورة.

1-1 مفهوم الدورات الاقتصادية:

الدورات الاقتصادية هي: تلك التقلبات التي تحدث في الاقتصادي الكلي للدول وتأثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الاقتصادية.

- **التقلبات:** هي الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وعدم الاستقرار على وضع معين.

- **النشاط الاقتصادي الكلي:** هو الجهد والعمل اللازم للحصول على مدخول وتلبية حاجيات الفرد أو الوحدة الاقتصادية، والاختيار بين الحاجات بحسب الدخل، ويكون ذلك باختلاف القطاعات.

حيث يُقاس النشاط الاقتصادي **بالناتج المحلي الإجمالي**.

الذي يعني إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة).

- **التوسع أو الانكماش:** التوسع هو الرواج والنمو في هذه المتغيرات والانكماش هو التراجع والانخفاض.

شكل الدورات الاقتصادية:

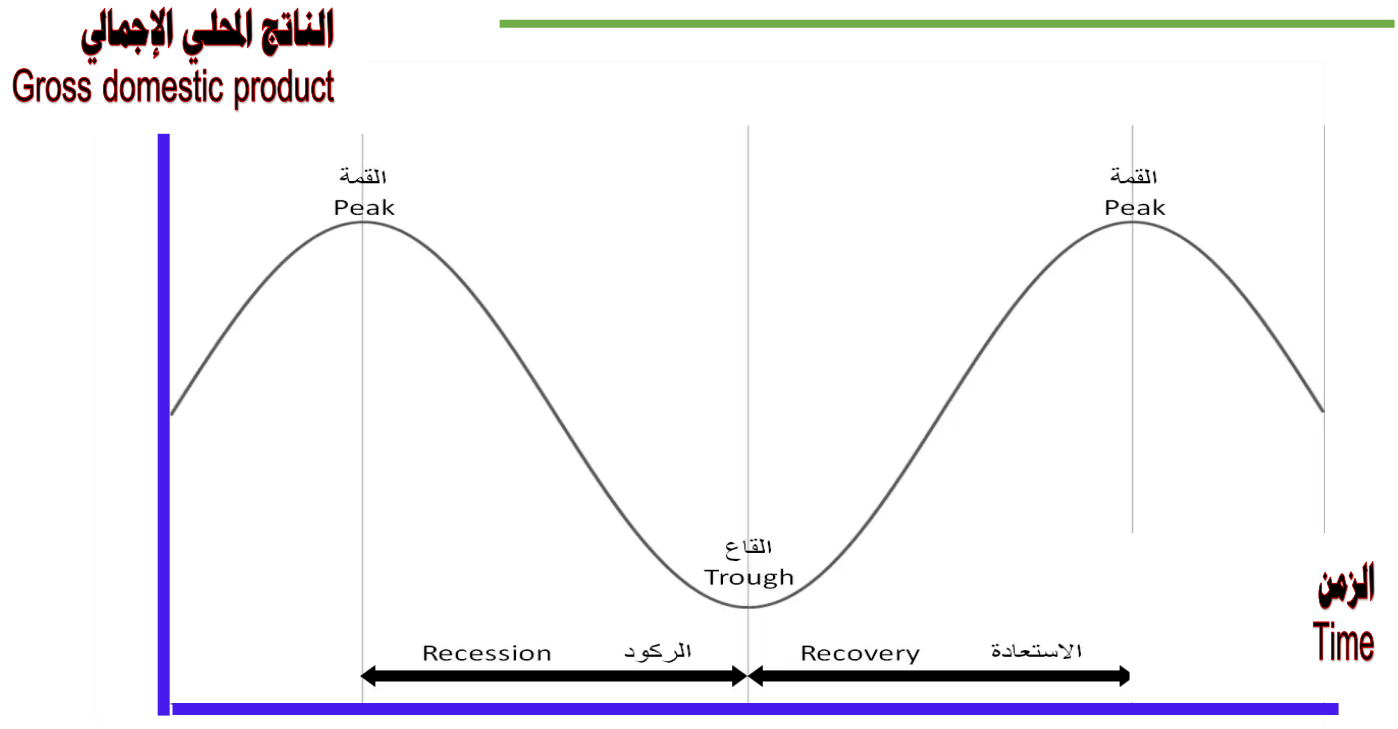

2-1 خصائص الدورات الاقتصادية:

1- **الدورات الإقتصادية غير نمطية:** لا توجد في التاريخ الإقتصادي دورتين متشابهتين من حيث المدة أو من حيث الحدة ناهيك عن طرق علاجها والتخفيف منها، لذلك الشكل الأقرب للواقع هو الآتي:

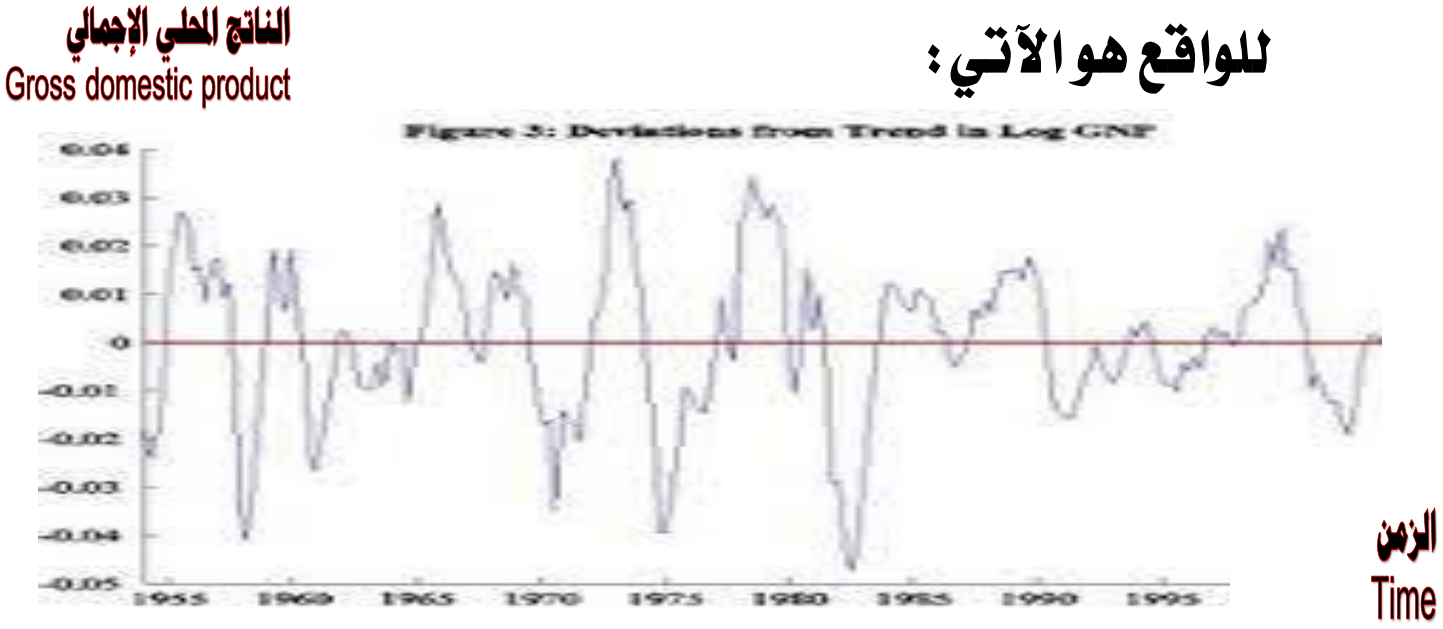

2- **التكرار والمعاودة:** أي أنها متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري.

3- **تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية :** مع ملاحظة اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومددها وحدتها.

4- **التداخل :** يمكن أن تتداخل دورتين معاً، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛

5- **اختلاف مسببات الدورات وتعددها.**

3-1 مراحل الدورات الاقتصادية:

1- **مرحلة الانتعاش:** وتسمى أيضا فترة الصعود، أو النمو وتمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) إلى الزيادة.

الملاحظ في هذه المرحلة أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يكون متزايداً بدرجة بطيئة ومتأنية.

2- **مرحلة مرحلة الرواج:** وتسمى أيضا فترة الرخاء، وتمثل القمة في الشكل السابق (Peak) وتمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) إلى الزيادة والنمو بشكل سريع.

الملاحظ في هذه المرحلة أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يكون متزايداً بدرجة سريعة حتى يصل إلى أعلى مستوياته في القمة.

3- **مرحلة الركود:** وتسمى أيضا مرحلة الانكماش، وتمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) إلى التراجع والانخفاض.

الملاحظ في هذه المرحلة أن الناتج المحلي الإجمالي يميل للانخفاض ولا يتجاوز معدل نموه 2%.

4- **مرحلة الكساد:** وهي تمثل القاع كما في الشكل السابق (Trough)، ويكون فيها مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) سالبا.

الملاحظ في هذه المرحلة أن الناتج المحلي الإجمالي يتراجع بشكل كبير إلى أن يكون معدله سالبا.

4-1 محددات العامة للدورات الاقتصادية:

1- **الطلب والعرض المحلي:** حيث أن الطلب يتأثر بالسياسات المالية والنقدية، أما العرض فيتأثر بالابتكارات وتحسن الفنون الإنتاجية.

2- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** أي حجم الصادرات والواردات (حجم التجارة الخارجية) وحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال الدولية من وإلى الدولة، فهذه كلها قنوات لنقل حالات الانتعاش أو الركود إلى الاقتصاد المحلي.

3- **الاحتكارات والمضاربات:** سواء كان ذلك في أسواق السلع والخدمات أو الأسواق المالية.

4- **التحالفات والتكتلات الاقتصادية:** التي تسهل عمليات التجارة وانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا وطرق التسيير والإدارة بين دول التحالف الاقتصادي.

5- **أسباب غير اقتصادية:** مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأوبئة، والعقوبات السياسية...

6- **سوء التخطيط الاقتصادي، أو سوء تطبيق المخططات والمشاريع الاقتصادية.**

7- **الفساد الاقتصادي:** انتشار الاحتكارات والمعاملات الصورية والوهمية، والمقامرات المالية، والغش التجاري .....

2- الأزمات المالية:

1-2 مفهوم الأزمات المالية:

المعنى العام للأزمة: هي كلمة يونانية من لفظ (Krisis) التي تعني في اصطلاحهم نقطة التحول من حال إلى حال، من الأحسن إلى الأسوأ أو العكس.

في اللغة العربية يعرف المعجم الوسيط الأزمة بأنها: الشدة والقحط وفي لسان العرب هي: الشدة فيقال أزِم عليهم العام أو الدهر أي اشتد قحطه وقلَّ خيره.

المعنى العلمي: هي اضطراب فجائي يطرأ على حالة التوازن والاستقرار يحمل تهديدا وقد تكون عواقبه سيئة

من خلال المعني العلمي، تعرف الأزمة المالية على أنها :

تلك الاضطرابات الفجائية التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، مثل: حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، حجم الودائع المصرفية ومعدل الصرف ..... ، حيث يتبع ذلك انهيار في عدد من المؤسسات في القطاع المالي تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

إذا مست هذه الاضطرابات المفاجئة جل أو المتغيرات الاقتصادية كله تسمى أزمة اقتصادية، إما إذا مست المتغيرات الحقيقية، تسمى أزمة حقيقية أو تجارية، وإذا مست المتغيرات المالية والنقدية تسمى أزمة مالية.

2-2 خصائص الأزمات المالية:

1- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.

2- نقص المعلومات وعدم دقتها.

3- مواجهتها تتطلب الخروج عن النمط السابق للتسيير وابتكار نمط مناسب لظروف الأزمة.

4- تصاعدها المفاجئ والخطير يؤدي إلى عدم الثقة التامة في الحلول والبدائل العلاجية.

5- تمس المتغيرات المالية في بدايتها، مثل: معد التضخم وسعر العملة وأسعار الأوراق المالية وودائع المصارف ....، ثم تنتقل إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل: معدل البطالة، حجم التجارة

الخارجية (صادرات وواردات)، ....، ثم المتغيرات السياسية والاجتماعية.

6- تتميز الأزمات عموما والمالية منها خصوصا بسرعة انتشارها بين القطاعات والمؤسسات الاقتصادية للترابط المالي بينها، وأما سرعة انتشارها بين الدول فتخضع لدرجة الترابط

ومن جهة أخرى أن الأزمة لا تشمل فقط المخاطر Risks والتهديدات Threats والصراع Conflict والحوادث Accidents وعدم الاستقرار Instability بل أن الأزمة تشمل أيضا الفرص Opportunities ولذلك فـــأن الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات حـــاسمة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها أو قد تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبيرة.

3- استراتيجية التمويل الإسلامي في الوقاية والحد من الأزمات:

3-1 أسباب الأزمات المالية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي:

يمكن رصد المخالفات الشرعية للممارسات المالية الي تكمن وراء الأزمة العالمية والتي كانت الأسباب الرئيسية لنشوئها:

1- الإقراض بفائدة مع الاستلاء على الرهن العقاري:

الإقراض بالفائدة هي أساس الربا المحرم في جميع الشرائع السماوية، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مارس 1999 الذي نص على ما يلي:

- **أولًا:** إن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وإن الطريقة التي

تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها، من الإقراض بفائدة قلّت أو كثرت، هي طريقة محرّمة شرعًا لما فيها من التعامل بالربا.

- **ثانيًا:** هناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطريقة المحرمة، لتوفير المسكن بالتملك (فضلًا عن إمكانية توفيره بالإيجار).

2- **اعتماد آلية إعادة بيع أو رهن العقار:** وهذا غير جائز في الفقه الإسلامي لأن المرتهن لا يحق له التصرف بالرهن إلا بإذن الراهن ويسدد ما يعوضه عن ذلك له.

3- **قيام البنوك بعمليات توريق الديون:** يُعتمد في هذه الصيغة على بيع الديون، وقد جاء النهي عن بيع الكالي بالكالي أي بيع الدين بالدين.

كما جاء نهي المشتري عن بيع أو التصرف في العقار قبل أن يملكه أو يقبضه، ومن ذلك رهنه للحصول على قرض آخر.

4- **استخدام المشتقات المالية:** وهي عبارة عن مراهنات على أسعار مستقبلية للأوراق المالية أو العملات الدولية في البورصات، وقد أوجدت هذه الهندسة المالية تدفقات نقدية ضخمة لا تقابلها تدفقات مكافئة من السلع والخدمات.

5- **انتشار المضاربات (المقامرات):** تقوم المعاملات في الأسواق المالية على المضاربات قصيرة الأجل وذلك مثل: البيع على المكشوف والبيع بالهامش وهي بيوع شكلية ومراهنات على فروق أسعار قد تتحقق أو لا تتحقق.

6- **المخالفات الأخلاقية:** كإخفاء المراكز المالية عن المراقبين باستعمال وسائل الغش والتدليس والترويج للإشاعات في نشر المعلومات وهو من باب الكذب والخداع إلى جانب الاحتكارات وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية عملا بقاعدة: (كل ما هو مُكسِب لصُنَّاعِها ينبغي أن يُرَوَّج) حتى لو كان ذلك على حساب القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية والاجتماعية.

2-3 دور التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات المالية:

في حالة ما إذا وقعت الأزمات المالية التي تعتبر نتيجة حتمية للدورات الاقتصادية خاصة في النظام الرأسمالي يمكن احتوائها بالإجراءات التي تعتبر أسسا في الاقتصاد الإسلامي:

1- **إنظار المعسر:** يعتبر مبدأ إنظار المعسر فريضه واجبه لا تقتصر أهميته على القيمة الأخلاقية والإنسانية الى يجسدها بل يؤدي وظيفة اقتصادية مهمة فإن معظم الأزمات الاقتصادية خاصة المصرفية منها تنشأ من تعثر السداد.

وقد أمر الله تعالى بإمهال المدينين غير القادرين على السداد في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة البقرة الآية: 280.

2- **زكاة الغارمين:** قال تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) سورة التوبة، الآية: 60.

فإن من أهم السياسات الاحتوائية لتداعياتها هو الدعم التمويلي التضامني وعلى رأسها نصيب الزكاة الموجه للغارمين هم الأشخاص الذين في ذمّتهم دينٌ يجب عليهم سداده وعجزوا على ذلك.

يؤكد الفقه الإسلامي أن عجز المدين عن السداد يدخل في وصف المعسر الذي يستحق الإنظار إلى جانب نصيبه من الزكاة، هذا من شأنه أن يستوعب تداعيات الأزمات لأنه يحفظ أسعار السلع والعقارات المرهونة من الانهيار أو على الأقل يقلل من سرعة انخفاضها وهذا يحقق مصلحة الدائن والمدين معا فالمدين ينتفع بالإمهال في حين يحتفظ الدائن بقيمة أصوله متماسكة الأمر الذي يقلل احتمالات الإفلاس والانهيار.

3- **إلغاء الفائدة الربوية :** إن إلغاء الفائدة الربوية من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان حيث لا تتحول السوق في مرحلة الرواج إلى حالة تضخم القطاع المالي على حساب الحقيقي.

كما أن إلغاءها يخفف من تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجين توفير موارد مالية مناسبة لتخطي مشكلة قلة الطلب في الأزمات ونقص السيولة.

كما أن إلغاءها يخفض من أسعار المنتجات مما يسمح للمستهلك المدين من سداد ديونه نتيجة انخفاض الانفاق الاستهلاكي لديه.

4- الحد من تضخم القطاع المالي على حساب القطاع الحقيقي:

وذلك بمنع المضاربات غير المشروعة والمعاملات الوهمية والصورية التي تعتبر قمارا ورهانا من أجل تجنب انفجار الفقاعات المالية وتشجيع التمويلات الحقيقية.

هذا ما يؤدي إلى ربط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية الأمر الذي يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب مع العرض.

سؤال المحاضرة:

على ضوء ما درست في هذه المحاضرة ما هي الإجراءات التي تقترحها للسلطات النقدية من أجل عدم تعرض الاقتصاد الوطني للأزمات المالية مستقبلا؟

الاقتراحات المستخلصة من المحاضرة فقط.